EP

الأمم المتحدة

UNEP/EA.5/23

Distr.: General
10 December 2020

Arabic
Original: English

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة
لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
الدورة الخامسة
نيروبي، (عبر الإنترنت) 22-26 شباط/فبراير 2021*
البند 5 من جدول الأعمال المؤقت**
المسائل المتعلقة بالسياسات والإدارة البيئية الدولية

خطة العمل لتنفيذ الفقرة 88 من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

تقرير المديرة التنفيذية

مقدمة

1- طلبت جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في الفقرة 14 من مقررها 2/4 المعنون "جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة لجمعية البيئة وموعد انعقادها"، إلى المديرة التنفيذية أن تقدم خطة عمل لتنفيذ الفقرات الفرعية (أ)-(ح) من الفقرة 88 من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، "المستقبل الذي نصبو إليه"، لكي تنظر فيها جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الخامسة، ودعت المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي إلى الإسهام في وضع الخطة فيما يتعلق بتنفيذ الفقرة الفرعية (ز) التي تتناول مهام المقر لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي.

2- وتسترشد خطة العمل الحالية بالمداولات التي جرت في اجتماعات اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين، التي عقدت لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الفقرة 88 وتحديد الثغرات المتبقية في هذا الصدد، وتستند إلى مداولات تلك الاجتماعات التي يرد ذكرها فيما يلي:

(أ) *23 كانون الثاني/يناير 2020*: نظرت اللجنة الفرعية في تقرير تجميعي عن التقدم المحرز في تنفيذ الفقرة 88.

* وفقاً للمقررين اللذين اتُخذا في اجتماع مكتب جمعية الأمم المتحدة للبيئة المعقود في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2020 والاجتماع المشترك لمكتبي جمعية الأمم المتحدة للبيئة ولجنة الممثلين الدائمين المعقود في 1 كانون الأول/ديسمبر 2020، من المتوقع أن تُرفع الدورة الخامسة للجمعية في 23 شباط/فبراير 2021 وتُستأنف في اجتماع حضوري في شباط/فبراير 2022.

** UNEP/EA.5/1/Rev.1.

(ب) *5 آذار/مارس 2020*: ناقشت اللجنة الفرعية المجالات التي تتطلب مزيداً من الاهتمام لتنفيذ الفقرات الفرعية (أ) و(ج) و(ز) و(ح).

(ج) *2 نيسان/أبريل 2020*: ناقشت اللجنة الفرعية المجالات التي تتطلب مزيداً من الاهتمام لتنفيذ الفقرات الفرعية (ب) و(د) و(هـ) و(و).

(د) *2 تموز/يوليه 2020*: نظرت اللجنة الفرعية في تقرير يستند إلى نتائج اجتماعي 5 آذار/مارس و2 نيسان/أبريل، يحدد العناصر الناشئة في إطار كل فقرة فرعية التي قد تتطلب اتخاذ إجراءات إضافية.

(هـ) *14 تشرين الأول/أكتوبر 2020*: نظرت اللجنة الفرعية، في اجتماعها السنوي السابع، في مشروع خطة العمل الذي وضع على أساس تقرير العناصر الناشئة والتعليقات التي وردت بعد ذلك من الدول الأعضاء.

3- ونظراً للطابع الطموح للفقرة 88، التي تسعى إلى تحسين وتقوية برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتعزيز ولايته بوصفه الهيئة العالمية الرئيسية المعنية بالبيئة، يتوقع أن يكون تنفيذ خطة العمل عملية مستمرة، يمثل عنصراً أساسياً فيها التزام الدول الأعضاء بدعم وتوجيه أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وعلى النحو المشار إليه من جانب عدة ممثلين في الاجتماع السنوي السابع للجنة الفرعية، سيجري تعميم عناصر الخطة في الاستراتيجيات وبرامج العمل المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في المستقبل، وسترصد عن كثب للوقوف على أثرها.

4- تقابل الفروع التالية الفقرات الفرعية (أ) – (ح) من الفقرة 88، وتعرض الإجراءات التي يتعين اتخاذها لتنفيذها تنفيذاً كاملاً، على النحو الذي نوقش في الاجتماعات المذكورة أعلاه للجنة الممثلين الدائمين.

أولاً- فتح باب عضوية مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بحيث تضم جميع بلدان العالم واتخاذ أي تدابير أخرى لتعزيز إدارته واستجابته وخضوعه للمساءلة أمام الدول الأعضاء

ألف- تحقيق الإمكانات الكاملة للعضوية العالمية

1- تشجيع زيادة مشاركة الدول الأعضاء، بما في ذلك الدول التي ليس لها تمثيل دبلوماسي في نيروبي، في مداولات لجنة الممثلين الدائمين بين دورات جمعية البيئة.

2- تشجيع المزيد من الدول الأعضاء على التماس الاعتماد لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

3- توسيع قاعدة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتشمل المزيد من المساهمات العالمية غير المخصصة، بالنظر إلى أن عضوية جمعية البيئة تستتبع مسؤولية عالمية عن التمويل الأساسي، ومع مراعاة جدول (مقياس) المساهمات الإرشادي المشار إليه في مقرر مجلس الإدارة د.إ-1/7 بشأن الإدارة البيئية الدولية.

4- تعزيز التمثيل الجغرافي العادل بين الموظفين في أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ولا سيما في مستويات الوظائف العليا.

باء- زيادة كفاءة عمليات برنامج الأمم المتحدة للبيئة وفعاليتها

1- التحسين المستمر لإمكانية الوصول الشامل إلى الاجتماعات الحكومية الدولية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عن طريق التمكين من المشاركة عن بعد؛ وتحسين واجهة المستخدم وتوحيد معاييرها؛ وكفالة توفير الترجمة الشفوية الموثوقة، عند الاقتضاء؛ وتوفير وثائق الاجتماعات ميسرة في متناول الحاضرين في الوقت المناسب؛ وتقديم الدعم الكافي في مجال تكنولوجيا المعلومات، ولا سيما للبلدان النامية والدول الأعضاء التي ليس لها تمثيل دبلوماسي في نيروبي.

2- وضع الأدوات والأدلة الداعمة ذات الصلة أو استعراضها حسب الاقتضاء، لضمان فعالية الاجتماعات عبر الإنترنت.

3- توفير معلومات شاملة وميسرة وذات صلة عن أجهزة تقرير السياسات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والقرارات التي تصدر عنها عن طريق المواقع الشبكية لجمعية البيئة ولجنة الممثلين الدائمين وكذلك من خلال بوابة الرصد والإبلاغ الخاصة بجمعية البيئة، التي أنشئت استجابة للقرار 22/4 بشأن تنفيذ ومتابعة قرارات جمعية البيئة.

4- مواصلة تحسين نوعية الوثائق والمعلومات الأخرى ذات الصلة وحسن توقيت إصدارها وإمكانية الوصول إليها، حيثما أمكن، بجميع اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة.

ثانياً- توفير موارد مالية مأمونة مستقرة كافية من الميزانية العادية للأمم المتحدة ومن التبرعات وزيادة حجمها لتمكينه من أداء ولايته

ألف- زيادة التمويل الإجمالي وتحسين النسبة بين التمويل الأساسي والتمويل المخصص الغرض

1- تحسين وزيادة التواصل مع الدول الأعضاء بشأن نقاط القوة والمزايا النسبية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

2- زيادة وتعزيز تقاسم المعلومات بشأن قيمة صندوق البيئة، والنتائج التي تتحقق بتمويله، وكيفية تخصيص الأموال للأنشطة واختيار الأنشطة التي تخصص لها.

3- شرح آثار عدم كفاية التمويل الأساسي على تنفيذ برنامج عمل برنامج البيئة، ولا سيما الأنشطة المتعلقة بالتفاعل بين العلوم والسياسات والإدارة البيئية، وهما الولايتان الأساسيتان لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

4- تقديم تحليل أكثر تفصيلاً لتدفقات التمويل المخصص الغرض، وإظهار الآثار المترتبة على النسبة الحالية بين التمويل الأساسي والتمويل المخصص الغرض.

5- تشجيع التخصيص المرن في الحالات التي تصر فيها الدول الأعضاء على تخصيص الأموال، بشرح فوائده واستكشاف الخيارات التي تجعله أكثر جاذبية؛ فعلى سبيل المثال، بدلاً من تخصيص الأموال للبرامج الفرعية المواضيعية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يمكن احتسابها كمساهمات في "الحصة العادلة" للدولة العضو (على النحو الممثل في الجدول الإرشادي للمساهمات الطوعية)، ويمكن تخفيض تكاليف دعم البرامج للأموال المخصصة بمرونة.

باء- توسيع قاعدة المانحين للحصول على موارد مالية مضمونة ومستقرة

1- زيادة تقاسم المعلومات عن الجدول الإرشادي للمساهمات الطوعية من أجل توفير شرح أفضل لـ (أ) كيفية حسابه، و(ب) كيف يمثل الحصة العادلة التي يُطلب من كل دولة عضو المساهمة بها في صندوق البيئة، مع الإقرار بأن العضوية في جمعية البيئة تنطوي على مسؤولية عالمية.

2- تشجيع الدول الأعضاء على المساهمة وفقاً للجدول الإرشادي للمساهمات الطوعية من أجل تغطية الميزانيات المعتمدة لصندوق البيئة واستكشاف الخيارات لزيادة استخدام الجدول الإرشادي للمساهمات.

3- مواصلة إعطاء قدر أكبر من الاعتراف والظهور العلني للدول الأعضاء التي تقدم المساهمات، ولا سيما أكبر 15 مساهماً في صندوق البيئة والدول الأعضاء التي تفي بحصتها العادلة أو تقدم تمويلاً ميسراً/مرناً.

4- مواصلة الحوار مع الدول الأعضاء بشأن تحديات التمويل التي يواجهها برنامج الأمم المتحدة للبيئة والفرص المتاحة، وذلك في المنتديات المختلفة مثل اجتماعات لجنة الممثلين الدائمين.

ثالثاً- تعزيز كلمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وقدرته على الوفاء بالولاية المكلف بها في مجال التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة عن طريق تقوية مشاركته في هيئات التنسيق الرئيسية للأمم المتحدة وتمكينه من قيادة الجهود المبذولة لصوغ الاستراتيجيات المتعلقة بالبيئة على نطاق منظومة الأمم المتحدة

ألف- تشجيع إقامة صلات أقوى مع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

1- وفقاً للقرار 3/3 الصادر عن جمعية البيئة بشأن إسهامات جمعية الأمم المتحدة للبيئة في المنتدى، تحسين عملية إعداد التعليقات الموضوعية للاجتماعات السنوية للمنتدى بشأن المنظور البيئي الشامل للتنمية المستدامة، بما في ذلك الرسائل الرئيسية التي اعتمدتها جمعية البيئة.

2- تشجيع المشاركة الفعالة لرئيس جمعية البيئة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة من أجل نقل الرسائل الرئيسية للجمعية العامة سعياً إلى مواصلة تعزيز الروابط القائمة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، بما في ذلك التفاعل الموضوعي في السياسات والمشاركة السياسية على أعلى المستويات.

3- مواصلة تحسين التواصل بين رئيس جمعية البيئة ورئيس الجمعية العامة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل تعزيز النظر في إسهامات جمعية البيئة في عمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، والاستفادة منها.

4- التعاون مع لجان الأمم المتحدة الإقليمية لضمان أن تُدمج الأولويات البيئية استراتيجياً وتُبرز في الأعمال التحضيرية للمنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة وفي العمليات الحكومية الدولية الإقليمية الأخرى.

باء- إنجاز إصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

1- مواءمة سياسات وعمليات وإجراءات برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع المبادئ التوجيهية والأدوات والآليات المتعلقة بإصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

2- المشاركة في إصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد العالمي من أجل دعم وضع التوجيهات للتحليلات القطرية المشتركة وإطار الأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة والمنابر الإقليمية للتعاون سعياً إلى تعزيز البعد البيئي للتنمية المستدامة ودور برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

3- تعزيز قدرات موظفي برنامج الأمم المتحدة للبيئة على دعم تنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج العمل في سياق المبادئ التوجيهية والأدوات والآليات المتعلقة بإصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية.

4- تشجيع إقامة تعاون أقوى بين المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والكيانات الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب التعاون الإنمائي الإقليمي واللجان الاقتصادية الإقليمية، وكذلك المنتديات ذات الصلة، مثل المنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة (التي ترفع تقاريرها إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة).

5- تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أفرقة الأمم المتحدة القطرية ونظام المنسقين المقيمين التابع للأمم المتحدة؛ وتوفير الخبرة والمعارف والبيانات بشأن التحليل البيئي المتكامل من أجل تصميم ووضع التحليلات القطرية المشتركة؛ وتشجيع إدراج البعد البيئي في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة عن طريق تعزيز الشراكات مع كيانات الأمم المتحدة على الصعيدين القطري والإقليمي.

6- تعزيز مشاركة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في المنابر والعمليات الإقليمية، مثل منابر التعاون الإقليمي، والتحالفات القائمة على الفرص والمستندة إلى القضايا، وقواعد المعارف الإقليمية، وذلك بنقل الرسائل

الرئيسية من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي يديرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيرها من النتائج العلمية عن طريق المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

7- المساهمة في تنفيذ ورصد إصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية[1] والإبلاغ عنها، في سياق الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات، إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وجمعية البيئة والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

جيم- تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في فريق إدارة البيئة

1- تحديد ودعم التدابير في إطار فريق إدارة البيئة لتعزيز التنسيق والتماسك لأعمال الأمم المتحدة بشأن البيئة، من خلال إطار الاستراتيجيات البيئية على نطاق منظومة الأمم المتحدة، لضمان وضع الأنشطة الفعلية والجماعية، فضلاً عن تعزيز الأثر والوضوح دعماً لإدماج البعد البيئي للتنمية المستدامة، تمشياً مع قرار جمعية البيئة 11/1 بشأن التنسيق عبر منظومة الأمم المتحدة في مجال البيئة بما في ذلك فريق الإدارة البيئية.

2- تحديد ودعم التدابير الرامية إلى تحقيق أقصى قدر من الفعالية والكفاءة للفريق وأمانته، استناداً إلى توصيات التقرير "زيادة فعالية فريق الإدارة البيئية إلى أقصى درجة في إطار خطة عام 2030 للتنمية المستدامة"، الذي قُدِّم إلى الدورة الثانية لجمعية البيئة.

3- النهوض بالأداء البيئي المؤسسي على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ودعم تنفيذ استراتيجية إدارة الاستدامة في منظومة الأمم المتحدة للفترة 2020-2030[2] وعملية متابعتها، عن طريق تحسين الإبلاغ والتنسيق والمساعدة التقنية، بما في ذلك الشراكات مع الوكالات الشقيقة.

4- تقاسم المعلومات مع الدول الأعضاء بشأن الإجراءات المذكورة أعلاه وكيفية ارتباطها بالمستوى القطري.

دال- تعزيز التعاون فيما بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ومع برنامج الأمم المتحدة للبيئة

1- مواصلة إشراك أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف على نحو منهجي في الأعمال التحضيرية لجمعية البيئة، بما في ذلك تنظيم الأحداث الجانبية، وإعداد الوثائق، وتقديم الإسهامات التقنية في القرارات المقترحة.

2- وفقاً للفقرة 89 من الوثيقة الختامية[3]، مواصلة تحديد الوسائل الكفيلة بتعزيز اتساق السياسات والتعاون والتنسيق بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف – وفيما بين تلك الأمانات – مع احترام الاستقلال القانوني لكل من الاتفاقات والقرارات التي تتخذها الأطراف المعنية.

---

(1) قرار الجمعية العامة 279/72، "إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية" والمقرر 1/4 الصادر عن جمعية البيئة، "برنامج العمل والميزانية لفترة السنتين 2020-2021".

(2) CEB/2019/3/Add.2.

(3) "نسلم بإسهام الاتفاقات المتعددة الأطراف المتعلقة بالبيئة إسهاماً كبيراً في التنمية المستدامة. وننوه بالعمل المضطلع به فعلاً لتعزيز أوجه التآزر بين الاتفاقيات الثلاث في مجموعة المواد الكيميائية والنفايات (اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة). ونشجع أطراف الاتفاقات المتعددة الأطراف المتعلقة بالبيئة على النظر في اتخاذ مزيد من التدابير، في إطار هذه المجموعة وغيرها من المجموعات، حسب الاقتضاء، لتعزيز اتساق السياسات على جميع المستويات في هذا المجال وزيادة الكفاءة والحد من التداخل والازدواجية غير الضروريين وزيادة التنسيق والتعاون في إطار الاتفاقات المتعددة الأطراف المتعلقة بالبيئة، بما في ذلك اتفاقيات ريو الثلاث، والتنسيق والتعاون مع منظومة الأمم المتحدة في الميدان".

3- مواصلة تنظيم الاجتماعات بانتظام بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف لتقاسم المعلومات، وتحديد مجالات التعاون، وتنفيذ الأنشطة التي قد يضعها برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأمانات في مرتبة الأولوية.

رابعاً- تعزيز الربط بين العلم والسياسات، بالاستعانة بالصكوك الدولية والتقييمات وأفرقة الخبراء وشبكات المعلومات القائمة، بما في ذلك تقرير التوقعات البيئية العالمية، باعتباره من الوسائل التي ينشد منها الجمع بين المعلومات والتقييمات دعما لعملية اتخاذ قرارات مستنيرة

تعزيز الأسس العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

1- مواصلة دعم التطور المناسب التوقيت لعملية توقعات البيئة العالمية وغيرها من التقييمات العلمية المواضيعية بوصفها إسهامات مركزية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في التفاعل بين العلوم والسياسات البيئية، وذلك بوسائل منها تقديم التوصيات بشأن السياسات البيئية ومشاركة العلماء والخبراء على نحو متوازن جغرافياً ويراعي الاعتبارات الجنسانية.

2- تيسير الحوار الجاري المخصص المتعلق بالتقييم العالمي لتحسين الاتساق والتماسك بين كافة العمليات الرئيسية للتقييم البيئي العالمي، مع التركيز بشكل خاص على المنهجيات والاتصالات والتوعية.

3- نشر مجموعات البيانات التي تقوم عليها منتجات التقييم التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، باعتبارها منافع عامة رقمية، وكفالة ارتباطها بمكعب بيانات الأمم المتحدة الأوسع والنظام الإيكولوجي للبيانات العالمية، وفقاً لاستراتيجية الأمين العام لتسخير البيانات من أجل عمل الجميع في كل مكان مع البصيرة والتأثير والنزاهة، 2020-2022، وخريطة الطريق من أجل التعاون الرقمي.

4- العمل عن كثب مع الدول الأعضاء والأوساط العلمية لسد الثغرات في جمع البيانات البيئية ورصدها والإبلاغ عنها، بوسائل منها استعمال التقنيات الآلية التي تستخدم رصد الأرض والحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي[4].

5- تعزيز القدرات الداخلية المتعلقة بالإنذار المبكر والتبصر المستقبلي عن طريق تخصيص موارد إضافية وتنشيط الشراكات مع الشبكة القائمة للمراكز التعاونية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيرها من الشركاء التقنيين.

6- تحسين توافر أحدث النتائج العلمية والبيانات البيئية في شكل رقمي وإمكانية الوصول إليها عن طريق تعزيز الروابط بين غرفة متابعة الحالة البيئية العالمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وعمليات التقييم البيئي العالمية الرئيسية، ويشمل ذلك المساهمة في وضع استراتيجية عالمية للبيانات البيئية.

7- تعزيز واجهة التفاعل مع غرفة متابعة الحالة البيئية العالمية واستخدامها حسب الطلب من كيانات منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء عن طريق توفير أحدث البيانات البيئية العالمية والإقليمية والوطنية، والتحليلات والإحصاءات الجغرافية المكانية، ومعايير التشغيل المتوافق كواجهات لبرمجة التطبيقات، من أجل دعم جملة أمور منها صياغة التحليلات القطرية المشتركة في سياق إصلاح الأمم المتحدة وضمن إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

(4) مثل تلك المحددة في تقرير تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات: تحليل الثغرات (Strengthening the Science-Policy Interface: A Gap Analysis) (UNEP, 2017).

8- مواصلة تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات والتكنولوجيا وتوقعات البيئة العالمية بوصفهما عمليتين حكوميتين دوليتين هامتين لتوجيه انتباه صانعي القرارات إلى أحدث التوصيات المتعلقة بالعلوم والسياسات البيئية، بما في ذلك التركيز على رقمنة عملية توقعات البيئة العالمية ونشر البيانات والتحليلات باعتبارها منافع عامة رقمية.

9- العمل كمحفز للتحولات التي تسترشد بالعلوم، التي تتيح دفع عجلة التقدم نحو تحقيق تطلعات خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين ونشر المنتجات التي تركز على الجمهور.

خامساً- نشر المعلومات البيئية القائمة على الأدلة وتبادلها، ورفع وعي الجماهير بالقضايا البيئية البالغة الأهمية فضلاً عن القضايا الناشئة

ألف- تسريع التحول الرقمي من أجل البيئة

1- تضخيم وتسريع التحولات الهيكلية اللازمة لتحقيق الأهداف الجماعية المتعلقة بالمناخ والطبيعة والتلوث ورصد التقدم المحرز على الصعيد العالمي، بشفافية وقوة، من خلال التحول الرقمي، ووفقاً لمشروع استراتيجية برنامج الأمم المتوسطة الأجل للفترة 2022-2025 (الوارد في الوثيقة UNEP/EA.5/3).

2- استكشاف كيف يمكن لمجموعة من البيانات البيئية والتكنولوجيات الرقمية أن تنشط الحوافز ونماذج الأعمال التجارية والتغيرات الهيكلية اللازمة لتحقيق الغايات البيئية لأهداف التنمية المستدامة ودفعها إلى الأمام بحلول عام 2030.

3- تعزيز قدرات المواطنين ومختلف أصحاب المصلحة، ولا سيما أولئك من البلدان النامية، على المشاركة في الأبعاد البيئية للتحول الرقمي والسياسات ذات الصلة.

باء- وضع استراتيجية عالمية طويلة الأجل للبيانات البيئية

1- إطلاع لجنة الممثلين الدائمين بانتظام على آخر المستجدات (من خلال التقارير المرحلية في العامين 2021 و2023 والتقرير النهائي في عام 2025) بشأن التقدم المحرز في وضع استراتيجية عالمية للبيانات البيئية[5] وكيفية اتساقها مع الخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

2- تسخير البيانات البيئية والتحليلات التنبؤية والتكنولوجيا الرقمية لدفع التغييرات التحويلية في ثلاثة أركان رئيسية للاقتصاد: التمويل والاستثمار، وإدارة سلسلة التوريد، وسلوك المستهلكين.

3- وضع هيكل للحوكمة يحقق الاستفادة من طاقات بيانات الرصد البيئي الوطنية والإقليمية والعالمية الواردة من البلدان والشركات والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية.

4- تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه القيّم على المؤشرات المتعلقة بالبيئة في أهداف التنمية المستدامة التي يبلغ عددها 26 مؤشراً، وذلك عن طريق تعزيز دعمه للعمل الذي تقوم به البلدان والجهات صاحبة المصلحة من أجل جمع بيانات بيئية قابلة للمقارنة وعالية الجودة وإتاحتها من خلال منابر متكاملة للبيانات والمعارف مثل غرفة متابعة الحالة البيئية العالمية.

(5) في الدورة الرابعة لجمعية البيئة التي عُقدت في آذار/مارس 2019، اعتمدت الدول الأعضاء إعلاناً وزارياً بعنوان "حلول مبتكرة للتحديات البيئية و ومن أجل الاستهلاك والإنتاج المستدامين" (UNEP/EA.4/17) التزمت فيه بدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في وضع استراتيجية عالمية للبيانات البيئية بحلول عام 2025، وذلك بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة المعنية الأخرى. وتعمل أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على وضع هذه الاستراتيجية، على النحو المعروض على لجنة الممثلين الدائمين في آب/أغسطس 2019، وذلك كجزء من النظم الشاملة لإدارة المعارف من أجل البيئة.

5- تعزيز الشراكات والابتكار التكنولوجي عن طريق الفريق العامل المعني بالبيانات الضخمة والتكنولوجيات الرائدة التابع لمنتدى العلوم والسياسات والأعمال التجارية المعني بالبيئة، الذي عُقد بالتنسيق مع الفريق المعني برصد الأرض والشراكة العالمية للعلوم القائمة على مشاركة المواطنين[6]، ومشاريعه الرائدة للتركيز على تكامل البيانات والتعاون الرقمي، فضلاً عن مبادرات أخرى لتطوير بيانات بيئية دولية قابلة للمقارنة.

6- تعزيز دور برنامج البيئة في شبكة الأمم المتحدة الجغرافية المكانية، التي أنشأتها لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وشبكة التبصر المستقبلي الاستراتيجي للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق.

7- مواءمة وضع وتنفيذ استراتيجية عالمية للبيانات البيئية مع استراتيجية الأمين العام لتسخير البيانات من أجل عمل الجميع في كل مكان مع البصيرة والتأثير والنزاهة، 2020-2022؛ والاستراتيجية بشأن التكنولوجيات الجديدة؛ وخريطة الطريق من أجل التعاون الرقمي.

جيم- مواصلة تحسين التواصل بشأن القضايا البيئية

1- مواصلة تحسين التواصل بشأن العلوم والقضايا البيئية العالمية والنتائج التنظيمية، حسب إرشاد قرارات جمعية البيئة، والاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج البيئة المتوسطة وبرنامج عمله وميزانيته.

2- إبراز برنامج الأمم المتحدة للبيئة على نحو أفضل وتيسير وصول الجمهور العام إليه باستخدام مجموعة واسعة من أدوات الوسائط المتعددة ووسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من المنصات المناسبة لجمهور محدد، بما في ذلك تلك التي تهدف إلى إشراك مقرري السياسات على المستويات المختلفة، مع زيادة التركيز على رصد تنفيذ التواصل وتأثيره.

3- كفالة أن يمثل دعم التغيرات الاجتماعية والسلوكية وتعميم التثقيف البيئي جانبين رئيسيين في الحملات والمبادرات الرئيسية ومساعي بناء الشراكات التي ينفذها برنامج البيئة والموجهة إلى مجموعات مختلفة من أصحاب المصلحة.

4- إقامة الشراكات ومواصلة تعزيزها مع وسائط الإعلام الرئيسية لتوسيع نطاق الجمهور المتلقي لرسائل وبيانات برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

5- مواصلة إدراج البيانات في الموقع الشبكي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال القصص وأشرطة الفيديو، ووضع لوحات متابعة سهلة الفهم لجعل العلم أيسر منالاً للجمهور.

سادساً- توفير بناء القدرات للبلدان، فضلاً عن الدعم، وتيسير سبل الحصول على التكنولوجيا

ألف- تحفيز دعم بناء القدرات للبلدان

1- مواصلة تعميم خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات في برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

2- تيسير مشاركة الخبراء المحليين في عمليات تحليل الثغرات وتنفيذ بناء القدرات لضمان الشعور بالملكية وتحقيق الاستدامة للأجل البعيد.

(6) يعقد الفريق العامل اجتماعات لأوساط المتخصصين في البيانات الضخمة، وعمليات رصد الأرض، والتكنولوجيات الرائدة مرتين في السنة للمساهمة في العمل الذي ينفذه برنامج البيئة في هذا المجال من خلال المشاورات وتبادل المعلومات والشراكات والمشاريع الرائدة. وتناول منتدى العلوم والسياسات والأعمال التجارية المعني بالبيئة الذي أنشأه برنامج البيئة زمام المبادرة في إقامة الشراكة العالمية للعلوم القائمة على مشاركة المواطنين.

3- العمل عن كثب مع نظام المنسقين التابع للأمم المتحدة، وبالشراكة مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، من أجل تعزيز الاستجابة المتسقة لاحتياجات البلدان النامية في مجال بناء القدرات، ولا سيما في تنفيذ البعد البيئي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

4- تحديد وجمع الممارسات الحسنة والتحديات والخبرات والدروس المستفادة من عمل المنظمات الأخرى على بناء القدرات فيما يتعلق بالبيئة بحيث يمكن إتاحة الموارد ذات الصلة من المواد والأدوات والمنهجيات عبر الإنترنت من أجل دعم التعاون الثلاثي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

5- دعم البلدان في جهودها الرامية إلى بناء القدرات لإدماج الاستدامة البيئية في السياسات الاقتصادية والخطط الإنمائية على الصعيد الوطني ولتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وسيادة القانون البيئي في سياق برنامج مونتفيديو الخامس تطوير القانون البيئي واستعراضه الدوري (برنامج مونتيفيديو الخامس).

باء- تيسير الحصول على التكنولوجيا

1- تعزيز قدرة البلدان النامية على تحديد الاحتياجات التكنولوجية، وتقييم الخيارات وتحديد أولوياتها، من أجل تقرير خيارات التكنولوجيا والحصول على التكنولوجيا وتشغيلها وصيانتها وتكييفها سعياً إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

2- تعزيز بناء القدرات المؤسسية في مجال تحديد التكنولوجيا ووضع أولوياتها وتكييفها مع الظروف المحلية، وكذلك فيما يتعلق بنظم الرصد والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات.

3- تيسير الصلات بين المساعدة التقنية والتمويل المتعلق بتكنولوجيات المناخ، بوسائل منها تعزيز التعاون بين آلية التكنولوجيا والآلية المالية التابعتين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

4- تحسين فهم التكنولوجيات البيئية بواسطة نُهُج مختلفة، مثل التدريب التقني والتكنولوجي، وتدريب المدربين، ووضع برامج تعليمية ومناهج دراسية جامعية، ووضع الإرشادات وكتيبات الأدلة، وتقييم البرامج والمؤسسات الوطنية المعنية ببناء القدرات.

سابعاً- توحيد وظائف المقر في نيروبي بالتدريج وتعزيز حضوره على الصعيد الإقليمي من أجل مساعدة البلدان، بناء على طلبها، في تنفيذ سياساتها الوطنية في مجال البيئة، والتعاون في الوقت ذاته بصورة وثيقة مع الكيانات المعنية الأخرى في منظومة الأمم المتحدة

ألف- تعزيز دور مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي كمركز للدبلوماسية البيئية العالمية

1- بناء تعددية الأطراف الشاملة للجميع في مجال البيئة التي تستفيد من جمعية البيئة باعتبارها الهيئة الأعلى مستوىً في العالم لاتخاذ القرارات بشأن البيئة، وتحديد الإجراءات التحويلية الجريئة مع التركيز على الحلول التي تحظى بتأييد الجميع.

2- مواصلة تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة والسعي إلى التحسين المستمر من أجل تلبية الطلبات المتزايدة من الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة بحيث تستفيد بالكامل من مزاياه وقدراته النسبية.

3- مواصلة العمل مع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، من خلال الجمعية العامة، لتمكينه من تعزيز مرافقه وخدماته في مجال المؤتمرات على قدم المساواة مع مراكز العمل الأخرى التابعة للأمم المتحدة، ومواصلة تبادل الأفكار مع البلد المضيف بشأن كيفية تعزيز دور نيروبي بوصفها المركز العالمي للمؤتمرات البيئية.

باء- تعزيز الحضور الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

1- تقديم الدعم الاستراتيجي للمنتديات البيئية الوزارية الإقليمية؛ والمنتديات الوزارية المشتركة؛ والاجتماعات المشتركة للوزراء؛ والمنتديات الإقليمية المعنية بالمناخ والكوارث ومخاطر الجوائح؛ والمنتديات الإقليمية للتنمية المستدامة لتيسير التماسك والاتساق والترابط في مقرراتها مع قرارات جمعية البيئة.

2- إبلاغ الدول الأعضاء بإنجازات برنامج البيئة التي تدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة في سياق إصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية، بوسائل منها تقديم المعلومات المستجدة عن التقدم الذي تحققه المكاتب الإقليمية ودون الإقليمية لبرنامج البيئة في تنفيذ ولايات كل منها.

3- تعزيز الدعم الذي يقدمه برنامج البيئة على الصعيدين الإقليمي والقطري من خلال تعزيز مشاركته مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، ومن خلال إقامة تعاون أقوى مع الكيانات الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب التعاون الإنمائي الإقليمي واللجان الاقتصادية الإقليمية، وكذلك المنتديات الأخرى ذات الصلة، مثل المنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة، والتحالفات القائمة على الفرص والمستندة إلى القضايا، ومراكز المعارف الإقليمية.

ثامناً- كفالة المشاركة الفعالة من جانب جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بالاعتماد على أفضل الممارسات والنماذج المتوافرة لدى المؤسسات المختصة المتعددة الأطراف، واستكشاف آليات جديدة لتعزيز الشفافية وإشراك المجتمع المدني بصورة فعالة

ألف- مواصلة تعزيز المشاركة المجدية مع المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة بمن فيهم الأطفال والشباب

1- وضع برامج التدريب وبناء القدرات لممثلي المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة المهتمين ببرنامج البيئة وجمعية البيئة، مع استهداف الأطفال والشباب على وجه الخصوص.

2- مواصلة تعزيز المشاركة المجدية للأطفال والشباب في جميع مستويات عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وفقاً للنظام الداخلي.

3- تحسين قدرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على إتاحة الانخراط الفعال وذي المغزى مع ممثلي المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة عن طريق منصات مصممة خصيصاً قائمة على شبكة الإنترنت.

4- تشجيع المجموعات الرئيسية والمنظمات صاحبة المصلحة التي تستوفي المعايير المحددة في النظام الداخلي على أن تسعى لاعتمادها لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وفقاً للقواعد والإجراءات المعمول بها، ومواصلة إتاحة قائمة المنظمات المعتمدة للدول الأعضاء.

5- تعزيز مشاركة ممثلي المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة في الهيئات الاستشارية المعنية لبرنامج البيئة، بما في ذلك الهيئات التي تدعم تنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج البيئة وبرنامج عمله.

باء- زيادة الفرص والتمويل من أجل دعم المشاركة المجدية من أصحاب المصلحة

1- تشجيع الدول الأعضاء على توفير موارد مالية من خارج الميزانية لدعم المشاركة المجدية مع المجموعات والجهات صاحبة المصلحة الرئيسية.

2- كفالة تخصيص موارد مالية مستقرة وكافية من صندوق البيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل دعم المجموعات والجهات صاحبة المصلحة الرئيسية، بما في ذلك على المستوى الإقليمي.

جيم- الاستفادة من قدرات القطاع الخاص

1- تسخير وتشجيع المشاركة مع القطاع الخاص لدعم تنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج عمله، بوسائل منها تعزيز التعاون بشأن التحول الرقمي.

2- تعزيز قدرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على المشاركة بشفافية مع أوساط الأعمال والصناعة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

3- زيادة فعالية تحالفات برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنابره ومبادراته وتشجيع مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في هذه المنتديات من أجل المساهمة في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

4- تعزيز وتيسير المشاركة النشطة من ممثلي القطاع الخاص في عمليات جمعية البيئة ذات الصلة.

5- كفالة الاعتراف بالمخاطر وتقييم المخاطر والتخفيف من حدتها، بما في ذلك عملية اتخاذ القرارات بشأن شراكات القطاع الخاص المرتقبة.

6- تحفيز تحولات القطاع الخاص نحو نظم إنتاج أكثر استدامة وإيجابية بيئياً، وفقاً للأولويات المحددة في الاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج عمله.

7- تشجيع شركاء برنامج البيئة من القطاع الخاص على الانضمام إلى الاتفاق العالمي للأمم المتحدة والتقيد بمبادئه العشرة التي تشمل حقوق الإنسان، والعمل، والقضايا البيئية، ومكافحة الفساد.